

## دولة بلا امة - امة بلا دولة

### مقترحات للخروج من الازمة الدائرية نحو المصالحة الشاملة

(بغداد- مؤتمر النخب ١١-١٢-١٢ كانون الاول ٢٠١٧)

د. فالح عبد الجبار (معهد دراسات عراقية)

بناء الامة في دولة، او بناء دولة تحظى بقبول الامة وتمثلها، عملية تاريخية معقدة اصابت نجاحاً محدوداً في العهد الملكي، وإخفاقات عميقة في العهود الجمهورية. انتهى الحال بعد الغزو الاميركي عام ٢٠٠٣ الى حالة قصوى من التفتت المجتمعي والنكوص الى الهويات الدينية-المذهبية والاثنية، والقراية. كل الجهود لإعادة بناء الامة-الدولة على أسس سليمة ما تزال فاشلة و/او ناقصة. وهذا هو أساس الازمة العراقية التي نطلق عليها تلطفاً اسم: المصالحة الوطنية.

#### بروز الهويات الجزئية:

شهدت الحقبة "الجديدة" بعد سقوط حكم البعث ثلاثة تيارات قوية: الوطنية العراقية (على تصدعها)، النزعة الاسلامية (المنقسمة مذهبياً)، والنزعة القبلية، في ظرف جديد كلياً يتميز ب: نشوء سياسة الهوية identity politics.

سياسة الهوية معلّم جديد لا يمكن فهم الاوضاع الراهنة بدون فهمه. نشأت سياسة الهوية عن انهيار الايديولوجيات الكبرى، معلم بات حاسماً في تحفيز وصياغة، وتوحيد، او تفكيك الكتل السياسية القائمة على الجماعات الجزئية، سواء كانت اثنية (كرد، تركمان، عرب)، ام مذهبية (شيعية، سنة).

وابتغاء فهم الصيغة العراقية من سياسة الهوية identity politics ، يمكن تحليلها تحليلاً مقارناً بصيغ اخرى من سياسة الهوية الناشئة في اماكن اخرى. وعلى سبيل المثال، شهد الاتحاد السوفييتي السابق ويوغسلافيا السابقة (قبل التفكك)، ازمة ادت الى انهيار الايديولوجيات الاشتراكية والاممية الرسمية، فاستعويض عن هذين بتحفيز النزعة القومية، التي وسمت الصراع على السلطة، ودفعه باتجاه صراع بين الاثنيات، بمجرد انهيار او ضعف السلطة المركزية وتفكك اقتصادها المركزي.

بالمقابل أدى انهيار النزعة القومية- الاشتراكية للبعث في العراق والمنطقة العربية الى مسار مغاير. فعلى امتداد عقد التسعينات وصولاً الى عام ٢٠٠٣، عمدت مؤسسات الدولة شبه المفككة والموهنة الى تشجيع واحياء المؤسسات القبلية، واستخدام المؤسسات والتيارات الدينية (الحملة الايمانية): دعم مرجعية صادق الصدر- ثم اغتياله- تشجيع الجماعات السلفية السنية، فرض الحجاب، منع الاختلاط، الخ) الا ان المؤسسات غير الرسمية للقبيلة والدين (المذهب)، اكتسبت حياة مستقلة على امتداد الجزء العربي من العراق، وما ان انهارت السلطة المركزية كلياً بعد الغزو، وتفكك الاقتصاد الأوامري- الريعي المركزي، حتى برزت القوى والتيارات الدينية، والقوى القبلية الى المقدمة.

اما في المنطقة الكردية (المستقلة عملياً منذ ١٩٩١) فان سياسة الهوية- الاثنية الكردية، القائمة منذ اربعينيات العشرين، قد حفزت الجماعات الاثنية الاخرى في هذه المنطقة على تبني سياسة الهوية الخاصة بها: الاشوريون-الكلدان، والتركمانيون. هكذا باتت الهوية الشيعية، والكردية، والآشورية، والتركمانية قاعدة للتعبئة والفعل الجمعي، مغطية على التشققات والانقسامات الاجتماعية- الثقافية وسط هذه الجماعات. الصعود السياسي للهويات المذهبية تحوّل الى ظاهرة جماهيرية هائلة اثر عودة الاحزاب الاسلامية من المنفى.

هذه الظاهرة حفّزت القوى الاسلامية السنية، على تأسيس هوية سنية سرعان ما اجتذبت قطاعات من البعث المهزوم، واطراف اجتماعية اوسع، وجدت فيها ملاذاً ودرية حماية.<sup>١</sup> وحسب اهم دراسة عن الطائفية في العراق بعد ٢٠٠٣ فان "سقوط البعث لم يطلق شرارة احقاد قديمة، مزمنة، ولا تسبب باستيراد خطاب طائفي غريب الى العراق، بالأحرى ثمة مزيج من العوامل نشأت قبل كما بعد عراق ٢٠٠٣، واسهمت في استثارة هوية طائفية، واكسابها قدرة سياسية وبروزاً محتدماً". ما حصل بعد ٢٠٠٣ هو انتشار تسييس الهويات المذهبية على نطاق جماهيري، بفعل انفتاح المجال العام نتيجة سقوط الدولة. وما حصل أيضاً بعد ٢٠٠٣، هو الانتقال من التسييس الى العسكرة، في ظروف احتلال، اختلطت فيه وتمازجت ميول معارضة الاحتلال العسكري مع ميول التنافس والصراع بين الجماعات لجهة السيطرة على عتلات السلطة والموارد المادية والرمزية المرتبطة بها. وباتت توكيد الهوية المذهبية على هذا الجانب حافزاً لتوكيد هوية معاكسة على الجانب الآخر، مثلما باتت الهجمات المسلحة المتبادلة على الرموز والمناطق الشيعية والسنية محفزاً لتوكيد الهوية المذهبية على جانبي خط الانقسام. ما من فترة كهذه تعرضت فيها المساجد والمراقد الى النسف والتدمير. سقوط الدولة (حل مؤسسات العنف الرسمي اساساً) افضى الى شيوع الفوضى، والخوف، وسط النخب

<sup>١</sup> بينما كانت الهوية الشيعية تعتمد على وفرة من الرموز التاريخية، والطقوس الشعبية، كما تعتمد على مؤسسة مركزية موحدة (النجف ومرجعيتها السيد السيستاني)، كانت الهوية السنية تفتقر الى هذا الغنى في الرموز والطقوس، او الوحدة في المؤسسات.

كما وسط العامة، وهما افضل اساس للبحث عن نشدان الامان في دفء الجماعات، أيا كانت طبيعة هذه الاخيرة، اسرة ممتدة، قبيلة او فخذ منها، حي سكني، عصبوية مدنية، او تلاحم طائفة، وهلمجرا.

ويشتد هذا الميل في ظروف تمزق او ضعف او انهيار الروابط المدنية.

هذا الصراع القاعدي، طلباً للحماية والامان، اكسب الهويات الجزئية زخماً هائلاً، تزايد حين ارتبط بصراع النخب في القمة على السلطة والموارد، وذلك لحظة شروع سلطة التحالف الموقته CPA بقيادة بريمر، بتكوين الدولة الجديدة، وهي حسب المقاربة المعتمدة هنا، متداخلة مع عملية بناء الامة تداخلاً مكيناً، من شأنه ان يدعم او يقوض هذه الاخيرة.

### تمزق الهويات من الداخل:

سياسة الهوية (اثنية او دينية او مذهبية) هي أداة تعبئة جماعية، لضمان اكبر نصيب ممكن في السلطة والموارد (في دولة ريعية مالكة لجل الثروة الاجتماعية). لكن تحقيق هدف الوصول الى السلطة والموارد، يفتح الباب لعملية معاكسة، هي اذكاء الصراع داخل جماعة الهوية الواحدة، المتخيلة سياسياً، وهو صراع على تمثيل هذه الجماعة وزعامتها وصراع على التحكم بالموارد. هنا تبدأ الانقسامات الايديولوجية، والاجتماعية، والانقسامات القبلية، والأسرية، بل عصبيات المدن، والطبقات، تفعل فعلها داخل كل جماعة دينية او اثنية. الواقع ان الدراسات عن الطائفية او سياسة الهوية تركز على جانب التوحيد الجمعي للخطاب المذهبي، وتغفل جانب الانقسام الفئوي داخل الجماعة. فاستخدام الخطاب الطائفي كفضاء للفعل الجمعي الموحد يفترض سلفاً ان الفعل الجمعي بحاجة الى التوحيد. من هنا وجوب المعاينة الثنائية لخطاب الهوي: جهة الوحدة والتعاون وجهة التنافس والانقسام.. ونلاحظ مثلاً ان الكتلة الاسلامية الشيعية التي دخلت بجهة موحدة في انتخابات عام ٢٠٠٥، انقسمت الى كتلتين في انتخابات عام ٢٠١٠، والى اربع كتل، وثمان مجاميع صغيرة في انتخابات ٢٠١٤. والكتلة الكردية الموحدة عام ٢٠٠٥، انقسمت الى ٣ كتل عام ٢٠١٠، والى ٥ كتل عام ٢٠١٤. اما الجبهة السنية التي دخلت بكتلة واحدة عام ٢٠٠٥ (التوافق)، واتحدت مع التيار الوسطي عام ٢٠١٠، تمزقت الى ٤ كتل واكثر من عشرة مجموعات صغيرة عام ٢٠١٤.

التنافس والتراحم على السلطة والموارد يطغيان على الوحدة والتماسك، لحظة الانتقال من اللاسلطة الى السلطة، مثلما ان الوحدة او التماسك تطغى على التنافس لحظات الخطر الخارجي. هذا هو الوضع الان.

## شروط بناء الامة المتصالحة مع نفسها

ما هي شروط بناء الامة في أوضاع نزاع متخلفة لم تكتمل فيها مقومات بناء المجتمع الحديث  
اول شروط بناء الدولة- الامة هو السيادة الداخلية القائمة على الشرعية الدستورية- الانتخابية، والسيادة  
الدولية المرتكزة الى القانون الدولي (اعتراف دول).  
فاذا لم تكن تتمتع برضى عموم السكان تعذر عليها ممارسة الحكم بالرضى والتراضى. وهذا الرضى  
يأتي أولاً من المشاركة السياسية في البرلمان، في الوزارة، أي في مراكز صنع السياسة والقرار في اطار  
حكومة ائتلافية و نظام برلماني.

وإذا لم تكن على وفاق مع الجيران والعالم تعذر على الدولة البقاء والاستمرار او الاستقرار.  
ثاني شروط بناء الامة ات تتوفر الدولة، بعد نيل شرعية السكان وقبولهم، على احتكار وسائل العنف  
المشروع بلا قوى مسلحة خارج إطار وسلطة الدولة.

ثالث الشروط - ينبغي للجهاز الإداري ان يفتح لسائر المواطنين، دون تمييز عرقي/ ديني/ مذهبي، وهذا  
ثم وهذا اهم، من دون انغلاق حزبي (توظيف أعضاء الحزب). التوظيف يتم للمواطنين عبر هيئة رسمية  
عامة (مجلس الخدمة العامة)، وتوزع على المحافظات حسب وزنها الديموغرافي، وعلى اختبارات  
الكفاءة.

رابع الشروط: إعادة تنظيم الجهاز العسكري- الامني كجهاز منفتح ومفتوح للجميع، من دون حصر  
احتكاري حزبي-مذهبي او حزبي-قومي، باعتماد مبدأ النسب للمحافظات حسب وزنها الديموغرافي، و  
على أساس اختبارات الكفاءة النظامية.

خامس هذه الشروط بناء اقتصاد السوق الحر المنفتح من اجل ان يخلق روابط عضوية، وشبكة مصالح  
مترابطة، متداخلة تخلق ما يسمى ب "التضامن العضوي" الذي يشكل مادة أساسية في بناء الامم. فهذا  
الاقتصاد الحر هو نقيض الاقتصاد الريعي، حيث تكون الدولة هي المالك للريع، فلا تخلق أي روابط  
عضوية. كثرة من السياسيين والباحثين لا تدرك معنى اقتصاد السوق كأداة لبناء نسيج اجتماعي عابر  
للتوائف والإثنيات. فالمال لا دين له ولا مذهب.

سادس هذه الشروط تخفيف الاثار السلبية للاقتصاد الريعي: فالريعي يربط الفرد، كفاعل اقتصادي، بالنبذة الحاكمة، بالزعم (او من يمثله)، ولا يربط الفرد بالأفراد الاخرين. من هنا فان زوال الزعيم/ الحزب/ الحاكم يعني انهيار شبكة العلاقات الاقتصادية ومجئ شبكة جديدة محلها، تحمل معها ضروب الاقصاء، وضروب الولاء الجزئي. أقصر الطرق هو توزيع العائدات على المواطنين (ولو رمزياً في البداية) وفرض الضرائب على العائدات لتمويل عمل الحكومة. فالثروة هي ملك الشعب والحكومة مؤتمن على الثروة وليس مالكا لها.

سابع هذه الشروط التجانس الثقافي شرط ضروري لاستمرار بناء الامة، وتمتينه، وهو يقوم على تعزيز المشتركات في جانب، واحترام التنوع من جانب اخر، خصوصاً التنوع اللغوي، والتنوع الديني، ومنع أي تجاوز على الأديان و المذاهب (السب و الشتم مثلا)، و أي تحيز (التفاوت غير الموسوغ في توزيع الموارد على الأوقاف الدينية)

ثامناً وأخيراً اعتماد النموذج الفرنسي في توليد السيادة/ الشرعية/ الرضى /، فهذا النموذج قائم على عنصرين: المصلحة المشتركة ونسيان ضغائن الماضي، واعتبار القبول بتماسك الجماعة الوطنية مسألة "استفتاء دائم".

### فشل التوافق :

لقد قامت فكرة الجماعة الوطنية العراقية الجديدة عام ١٩٢١ على قاعدة تحالف شيوعي- سني مقرون بتفاهم كردي. واليوم (٢٩٩٣) اعيد انتاج فكرة الجماعة الوطنية العراق على قاعدة تحالف شيوعي- كردي، مقرون بتفاهم جزئي سني. وان انفراط عقد التحالف واهتزاز التفاهم يعني اننا إزاء حالة دولة فاشلة تفنقر الى الاعتراف بها كمثل للجماعة الوطنية. والمطلوب إعادة بناء هذا الاعتراف. ما هو سائد حالياً يقرب من الهياج العنصري المميت. ثمة لغو متواصل بدل بناء المؤسسات الجامعة. أي اختلال في توزيع الموارد المادية والرمزية الذكورة أعلاه (من أولاً الى ثامناً) بين الطبقات ينتج حرباً طبقية، واي اختلال في التوزيع بين الأديان يخلق حرباً دينية، او بين المذاهب فيخلق حرباً طائفية، او بين الاثنيات فيخلق حرباً اثنية، او بين المناطق فيخلق حرباً جهوية.

**هذا قانون العصر الحديث. اخرقوه تحصلون على حرب دائمة!**

## الشروط الإجرائية الخاصة للمصالحة:

لقد ذكرنا الشروط العامة لبناء الامة المتصالحة مع نفسها، وينبغي تناول الشروط الإجرائية:

أولا- تعيين مفهوم المصالحة بوصفة تسوية بين الدولة وبين القوى والشخصيات المعترضة على أسس وواجه النظام السياسي وادارته، كلا او جزءا، اعترضا بوسائل سياسية سلمية.

ثانيا- تعيين القوى والشخصيات المشمولة بالمفهوم أعلاه

ثالثا: انشاء هيئة ذات صلاحيات مكونة من المجتمع المدني ومن القوى البرلمانية والاجهزة التنفيذية لتولي إدارة الملف العملي للمصالحة

رابعاً- عقد لقاءات بين الهيئة والقوى المعارضة لتحديد نقاط وأوجه قضايا الاعتراض والاختلاف

خامساً- فتح الباب لتوسيع عملية المصالحة امام الافراد والزمير المسلحة في حال أبدت استعدادها لإلقاء السلاح وقامت فعلا بإلقائه في سبيل الإندراج في عملية سلمية لحل النزاع والمصالحة.

.....